العدد الحادي عشر

أخبار البحث العلمي

نشرة فصلية تصدر عن الهيئة العليا للبحث العلمي

الربع الأول 2012

الافتتاحية : سـورية .....إلى أيـن ؟

مجلس إدارة الهيئة العليا للبحث العلمي يطلع على أهم إنجازات الهيئة لعام 2011

إحداث الشبكة الوطنية للبحث العلمي في مجال حماية البيئة

لجنة المتابعة العليا تناقش مسودة تقرير مشروع رسم السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار

سورية .. إلى أين ؟

في الأزمة الحالية التي تعصف بسورية، يمكن للمرء أن يتفهم أن لا يحظى البحث العلمي بالأولوية ضمن اهتماماتنا أو في عناوين صحفنا، فلا شيء يرقى لمستوى الأحداث المؤلمة التي تلم بوطننا الغالي وتهدد كيانه، غير أنه يبقى من المناسب التنويه إلى ما صدر في الدستور الجديد حول البحث العلمي حيث تقول المادة الواحد والثلاثين :

" تدعم الدولة البحث العلمي بكل متطلباته و تكفل حرية الإبداع العلمي و الأدبي و الفني و الثقافي و توفر الوسائل المحققة لذلك و تقدم الدولة كل مساعدة لتقدم العلوم و الفنون و تشجع الاختراعات العلمية و الفنية و الكفاءات و المواهب المبدعة و تحمي نتائجها ".

هذا أمر في غاية الأهمية، وهو بحاجة إلى ترجمة على الأرض من خلال اتخاذ قرارات تنفيذية قوية، تمهد الطريق للبحث العلمي ليكون داعماً رئيساً للتقدم والتنمية الشاملة والمستدامة.

لكن ذلك لن يأخذ أبعاده الحقيقية في القريب العاجل ما لم يتبلور حل نهائي لهذه الأزمة المستعصية منذ عام ونيف، وطريق الحل كما يعلم الجميع يبدأ من الحوار بين أبناء الوطن الحريصون عليه، ويبدأ عندما نقرر جميعاً تغليب لغة العقل والحكمة، والاحتكام إلى قوة المنطق لا منطق القوة والعنف..

لا يمكن التسويف أكثر لإطلاق هذا الحوار، فسورية الحبيبة - أمنا الغالية - تنزف وتتمزق شيئاً فشيئاً، وبالتالي لا يمكن المتابعة في طريق القطيعة وإلغاء الآخر، وهذا جهد استثنائي مطلوب بذله من جميع الأطراف المعنية. إذ يجب أن لا يغيب عن ذهننا أن إطالة أمد الأزمة والاستمرار في القتل والتدمير هي من مصلحة أعداء سورية فقط، وعلى رأسهم إسرائيل.

إن 89% من السوريين الذين استفتوا على الدستور قالوا نعم للدستور، وهذه النتيجة يمكن فهمها ضمناً على أنه تأييد من قبلهم للإصلاح. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا وبإلحاح، ما الذي ننتظره كي ينطلق الحوار الوطني على الأقل مع هؤلاء الذين يؤيدون ويطمحون للإصلاح وهم يشكلون أغلبية ؟.

في الحقيقة، سيشكل هذا الحوار الوطني مقدمة ضرورية لتوحيد جميع الطاقات الوطنية لصد المؤامرة الخارجية، فلا يمكن إفشال خطط أعداء الوطن ما لم يتشكل تجمع وطني عريض ومتماسك، هذا التجمع الشعبي يتيح للجميع المشاركة في حل الأزمة، وهذا واجب وحق في آن معاً، فالأزمة وطنية بامتياز، وهي تمس الجميع.

وفي هذا الإطار، لابد من الاستعانة بالمفكرين والعلماء والعقلاء ليساهموا في حل الأزمة، من خلال توظيف علومهم ومعارفهم وخبراتهم المتعددة في إدارة الأزمات، وفي تنظيم الفعاليات الوطنية المختلفة لمواجهة التحديات والعمل في ورشة إصلاح وطنية حقيقية تعالج القضايا الشائكة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.. كما يمكن الاستفادة من هذه النخبة الوطنية في نشر الثقافة الإيجابية التي تجمع وتبني وتنهض بالمجتمع، بدل الثقافة السلبية السائدة التي تفرق وتدمر وتهوي بالمجتمع نحو التفكك والاقتتال... فلنعمل معاً على بناء سورية الحرة والأبية بأبنائها الأوفياء مهما كلف الثمن.

المدير العام

د. غسان عاصي

مجلس إدارة الهيئة العليا للبحث العلمي يطلع على أهم انجازات الهيئة لعام 2011

عقد مجلس إدارة الهيئة العليا للبحث العلمي اجتماعه الأول لعام 2012 بتاريخ 1/2/2012، اطلع فيه على تقرير شامل عن أعمال ومشاريع الهيئة العليا ونشاطاتها، خلال العام 2011، التي تضمنت:

- أعمال مجلس الإدارة.
- أعمال اللجنة العلمية الاستشارية.
- أعمال اللجنة الاستشارية الإدارية والمالية.
- أعمال لجنة الإشراف والاستلام لطلبات الدعم المالي.
- أعمال الشبكة الوطنية لتقانات الطاقات المتجددة، ولجانها الفرعية.
- أهم المشاريع والمراسيم والقرارات المرفوعة إلى الجهات المختصة.
- أهم الأعمال التي هي قيد الإنجاز في الهيئة العليا.
- المعوقات التي تواجه عمل الهيئة العليا، وأهم المقترحات لتذليلها، وللتطوير الإداري لعملها.
- نشاطات الهيئة العليا.

وتتلخص أهم إنجازات ومشاريع الهيئة العليا لعام 2011 بالتالي:

1. إعداد مشروع رسم السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في سورية: الذي بدئ العمل به في أواخر عام 2009، وتم الانتهاء من الجزء الأول منه بنهاية عام 2011، والذي يتضمن المقترحات التطويرية لثماني قطاعات ذات الأولوية من أصل /15/ قطاعاً. وتعد الهيئة العليا حالياً التقرير النهائي المتعلق بالجزء الأول.

2. توزيع الموازنة الداعمة للبحث العلمي: بلغ عدد طلبات الدعم المالي لمشاريع الأبحاث التي تقدمت إلى الهيئة العليا خلال عام 2011، /25/ مشروعاً نجح منها بنتيجة التقييم / 14/ مشروعاً تم دعمها بمبلغ إجمالي قدره /25/ مليون ليرة سورية.

3. إنجاز نظام المعلومات الوطني الخاص بالبحث العلمي. قامت الهيئة العليا بإطلاق نظام المعلومات الوطني عن البحث العلمي الذي تم الانتهاء من تنفيذه، والذي يعمل على تشبيك الباحثين فيما بينهم وتسهيل فرص الالتقاء مع كافة الفعاليات القادرة على دفع عجلة البحث العلمي والتطوير التقاني.

والدعوة موجهة لجميع العاملين والمعنيين بالبحث العلمي للمشاركة في هذا النظام من خلال إدخال سيرهم الذاتية، علماً أن عنوان موقع نظام المعلومات هو:

http:// www.infosys.hcsr.gov.sy

4. أعمال الشبكة الوطنية لتقانات الطاقات المتجددة: نظمت الشبكة خلال عام 2011 ورشتي عمل الأولى حول الطاقة الشمسية والثانية حول طاقة الكتلة الحيوية ورفعت التوصيات الناتجة عنهما إلى السيد رئيس مجلس الوزراء للنظر بالتوجيه بإحالتهما إلى الجهات المعنية للتنفيذ.

5. اصدار التقرير الوطني عن البحث العلمي في سورية عن عامي 2008 و2009.

6. متابعة أعمال فرق العمل المشكلة لتنفيذ المشاريع المدرجة في خطة عمل الهيئة العليا لعام 2011، وهي:

- مشروع تطوير التشريعات والأنظمة الخاصة بتقويم وتحفيز الباحثين.
- مشروع التنسيق بين الهيئات العلمية البحثية الوطنية.
- مشروع آليات الترابط بين الهيئات العلمية البحثية والقطاعات الإنتاجية والخدمية.
- مشروع بناء القدرات البشرية.

7. صياغة مقترح رؤية الهيئة العليا لتطوير المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التقاني والابتكار.

8. متابعة تنفيذ الاتفاق الموقع مع مركز الإبداع والتعاون التقني في إيران حول البحث العلمي.

9. إحداث الشبكة الوطنية للبحث العلمي في مجال حماية البيئة ومتابعة تفعيلها.

10. إصدار أربعة أعداد من النشرة الدورية الخاصة بأعمال ونشاطات الهيئة العليا والهيئات البحثية الأخرى.

إحداث الشبكة الوطنية للبحث العلمي في مجال حماية البيئة

صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم /1333/ بتاريخ 23/1/2012 القاضي بتشكيل شبكة معرفية تسمى (الشبكة الوطنية للبحث العلمي في مجال حماية البيئة)، ترتبط بالهيئة العليا للبحث العلمي، وتعمل على تطوير بيئة معرفية تفاعلية بين المؤسسات والجهات والجمعيات والأفراد المهتمين بالبحث العلمي في مجال حماية البيئة، وتسهم في نشر وتشجيع استخدام وتوطين التقانات الصديقة للبيئة.

تهدف الشبكة إلى: تنسيق جهود البحث العلمي في مجال حماية البيئة بين مختلف الأطراف من مراكز بحثية وجامعات ومؤسسات ومنظمات المجتمع الأهلي التي تعنى بالمحافظة على البيئة. نشر ونقل وتوطين التقانات الحديثة الصديقة للبيئة، والتعريف بأهميتها في الحفاظ على البيئة، والتشجيع على استخدامها. خلق قنوات اتصال بين السياسيين والعلماء والعاملين بالاقتصاد ورجال القانون والإعلاميين تسهم في تشجيع البحث العلمي في مجال حماية البيئة وجعل الإجراءات الخاصة بها أكثر واقعية وعملية للتطبيق. المساعدة في وضع الرؤية المستقبلية للبحوث العلمية في مجال حماية البيئة وجعل الإجراءات الخاصة بها أكثر واقعية وعملية للتطبيق. التشبيك ما بين المؤسسات والمنظمات والجمعيات والمهتمين بالبحوث العلمية في مجال حماية البيئة باستخدام كافة وسائل الاتصال الحديثة.

وتتألف البنية التنظيمية للشبكة من لجنة مركزية تضم في عضويتها ممثلين عن الجهات المعنية، إضافة إلى لجان فرعية تخصصية هي: لجنة البحث العلمي لحماية الموارد الطبيعية (الهواء، المياه، التربة، التنوع الحيوي)، لجنة البحث العلمي لإدارة المخلفات، لجنة البحث العلمي للتخفيف من آثار الأخطار البيئية، لجنة البحث العلمي في مجال كفاءة الطاقة وتخفيف الإنبعاثات.

من أهم مهام الشبكة: اقتراح مشاريع بحثية في مجال حماية البيئة تشارك فيها مختلف الجهات العاملة في مجال البحث العلمي بحسب إمكانياتها ومقدراتها العلمية والمادية. اقتراح خطوات محددة تساعد صانعي القرار على وضع الخطط التنفيذية الكفيلة بنشر وتطبيق البحوث في مجال حماية البيئة. الترويج للبحوث والتقانات الجديدة الصديقة للبيئة من خلال عقد المؤتمرات وورش العمل والحوارات ووضع وتنفيذ برامج توعية وبرامج تربوية شاملة في مجال حماية البيئة. تشجيع إقامة الجمعيات التي تعنى بحماية البيئة والتي تساعد على نشر التقانات الحديثة الصديقة للبيئة. اقتراح تخصيص الجهات المختلفة العاملة فعلا في مجال حماية البيئة بمنح مالية تقدم لها عن طريق الهيئة العليا.

تقوم الهيئة العليا للبحث العلمي حالياً بمتابعة الإعداد لإطلاق عمل الشبكة، وقد تم عقد الاجتماع الأول للجنة المركزية بتاريخ 28/03/2012، جرى فيه تداول المواضيع الرئيسية الخاصة بالشبكة، ومنها تشكيل اللجان الفرعية التخصصية.

لجنة المتابعة العليا تناقش مسودة تقرير مشروع رسم السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار

استناداً إلى مرسوم إحداث الهيئة العليا للبحث العلمي فإن المهمة الأولى من مهام الهيئة العليا، هي رسم السياسة الوطنية الشاملة للبحث العلمي والتطوير التقاني واستراتيجيتهما بما يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وقد بدأت الهيئة العليا العمل بهذا المشروع فعلياً في الربع الأخير من عام2009 بتشكيل لجنة أولويات البحث العلمي التي وضعت الرؤية للمشروع واقتراح القطاعات حسب الأولوية، وتم تنظيم استبيانات بشأن كل قطاع تتضمن عناوين رئيسية لمواضيع بحث علمي تساعد في تنمية وتطوير كل قطاع من قطاعات الدولة. وقد نظمت الهيئة العليا ورشة عمل شارك فيها أكثر من 150 باحثاً وخبيراً في المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، تم خلالها ملء هذه الاستبيانات من أجل الخروج بمقترحات تفيد اللجان القطاعية التي باشرت عملها بعد أن صدرت القرارات اللازمة لتشكيلها وعددها تسع لجان قطاعية كمرحلة أولى من المشروع وهي: (الزراعة- الصناعة- الطاقة- المياه- البيئة- الصحة- الاتصالات- بناء القدرات البشرية- التطوير الإداري والقانوني)، وقد أنهت هذه اللجان عملها وأعدت التقارير المتضمنة مقترحاتها لتطوير كل قطاع، التي عرضت على مجلس إدارة الهيئة، وتمت الموافقة عليها وتم عقد ورشة عمل خاصة بكل منها في عام 2011، وقد أعدت الهيئة العليا مسودة التقرير النهائي للجزء الأول للمشروع والمتعلق بالقطاعات الثمانية ذات الأولوية، والذي تم عرضه على لجنة المتابعة العليا للمشروع، ومن ثم سيعرض على مجلس إدارة الهيئة العليا، ثم يرفع للعرض على المجلس الأعلى للهيئة لاعتماده والتوجيه إلى الجهات المعنية بالتنفيذ بإشراف الهيئة العليا، كما تستمر الهيئة العليا باستكمال العمل بالجزء الثاني من المشروع والمتعلق باللجان القطاعية المتبقية وعددها سبعة قطاعات والتي تم تشكيلها في عام 2011، وهي قطاعات:(النقل، المالي، السياحة، البناء والتشييد، التنمية المحلية والإقليمية، التنمية الاجتماعية والثقافية، السكان). وكانت قد بدأت هذه اللجان القطاعية عملها باجتماعات مكثفة على غرار اللجان السابقة والمتوقع الانتهاء من كامل المشروع مع نهاية عام 2012.

نظام معلومات خاص بربط البحث العلمي بالصناعة

أعدت الهيئة العليا للبحث العلمي النموذج الأولي لنظام معلومات خاص بربط البحث العلمي بالصناعة، يعمل هذا النظام على تشبيك المعنيين من الطرفين، وذلك من خلال توثيق كافة الموارد المتاحة والمطلوبة في المراكز والمؤسسات المسجلة في هذا النظام بما فيها (أبحاث علمية، تجهيزات، مخابر، برمجيات، تمويل، خبرات بشرية، وثائق علمية...)، ومن ثم إجراء عملية المطابقة بين الموارد المتاحة لدى جهة ما والموارد المطلوبة لدى جهات أخرى، وقد تم عرض النموذج الأولي للنظام على اللجنة العلمية الاستشارية في الهيئة وعلى مجلس الإدارة، وتعمل الهيئة حالياً على تنفيذ النظام بشكل نهائي وبعدها سيتم تحديد موعد إطلاقه ووضعه في الاستخدام.

الإعلام العلمي.. في ورشة عمل

تنفيذاً لخطة عملها، تقوم الهيئة العليا للبحث العلمي بالإعداد لورشة عمل حول الإعلام العلمي، تهدف الورشة إلى:

1. العمل على إعداد إستراتيجية وطنية لإعلام علمي يخدم قضايا التنمية في سورية
2. التأكيد على أهمية رفع سوية المضمون الإعلامي العلمي، في كل مجالات العلوم، على كل المستويات، وخاصة على مستوى اللغة السليمة، والمصطلح.
3. تزويد الإعلاميين العلميين السوريين بالأدوات المهنية اللازمة لتطوير كفاءتهم المهنية.
4. الربط بين المؤسسات الإعلامية السورية والمؤسسات العلمية، بهدف تعميق التعاون بينهما في نشر الوعي العلمي للجمهور العام.
5. الربط بين البعدين المهني والأكاديمي في الإعلام العلمي.

وقد شكلت الهيئة العليا للبحث العلمي لجنة تنظيمية لهذه الورشة، تضم ممثلين عن الجهات المعنية، وعقدت اللجنة

اجتماعها الأول بتاريخ 29/3/2012 لبدء العمل بالمهام الموكلة إليها في الإعداد لهذه الورشة التي سيحدد موعدها لا حقا.

خطة إستراتيجية لتطوير البحث العلمي وتحفيزه في منظومة التعليم العالي

عقد مجلس التعليم العالي في وزارة التعليم العالي اجتماعاً بتاريخ 22/1/2012، تمّ فيه إقرار الخطة الإستراتيجية لتطوير البحث العلمي وتحفيزه في منظومة التعليم العالي، تضمنت هذه الخطة مجموعة من المحاور هي:

- التخطيط الاستراتيجي للبحث العلمي في الجامعات.
- الارتقاء بمستوى وجودة البحث العلمي.
- الدراسات العليا.
- التشريعات والقوانين.
- حوكمة البحث العلمي، واستقلاليته الإدارية والمالية
- بناء القدرات البشرية للبحث العلمي.
- التنافس في البحث العلمي.
- التعاون والتشبيك مع القطاعات الإنتاجية وقطاعات الأعمال.
- التعاون والتشبيك البيئي المحلي والخارجي.
- التعاون والتنسيق مع الهيئة العليا للبحث العلمي.

وقد صدر قرار السيد وزير التعليم العالي المتضمن اعتماد الخطة الإستراتيجية لتطوير البحث العلمي وتحفيزه، كما تضمن القرار الطلب إلى لجنة البحث العلمي والدراسات العليا وضع برنامج زمني لتنفيذ بنود هذه الخطة، وتحديد الجهة المسؤولة عن تنفيذ كل بند من بنودها، وقد اجتمعت هذه اللجنة بتاريخ 16/2/2012، بمشاركة السيد مدير عام الهيئة العليا للبحث العلمي، وقامت باقتراح البرنامج الزمني المطلوب لتنفيذ بنود الخطة.

يُذكر أن قرار السيد وزير التعليم العالي المشار إليه أعلاه، تضمن تشكيل لجنة مؤلفة من السادة معاون وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي، وأمين مجلس التعليم العالي، ومدير البحث العالي في وزارة التعليم العالي، لمتابعة تنفيذ بنود الخطة.

ملتقى أيام العلوم البيئية الأول

برعاية السيد رئيس مجلس الوزراء، أقامت وزارة الدولة لشؤون البيئة ملتقى " أيام العلوم البيئية الأول" في الفترة بين 14-16/02/2012، وذلك في جامعة دمشق - قاعة رضا سعيد للمؤتمرات.

وقد مثلت السيد رئيس مجلس الوزراء في افتتاح أعمال المؤتمر السيدة الدكتورة كوكب الصباح داية، وزيرة الدولة لشؤون البيئة ، بحضور السادة وزير الزراعة، وزير التعليم العالي، وزير الدولة لشؤون المشاريع الحيوية، ورئيس جامعة دمشق.

وبينت السيدة الوزيرة في كلمتها الافتتاحية أن العلاقة بين البحوث وسلامة البيئة حتمية، إذ يحدد البحث العلمي الحالة البيئية في الماضي والحاضر، تمهيداً لتحديد السياسات والإجراءات التي تعزز سلامة البيئة والموارد. كما يساهم جمع البيانات والمعلومات البيئية من المصادر البحثية، في تكوين الاتجاهات المناسبة لمواجهة مشكلات البيئة والحفاظ على مواردها وحمايتها، مما يهددها من أخطار بيئية محتملة.

وأوضحت وزيرة البيئة انه تم اختيار 34 ورقة علمية بحثية لباحثين سوريين، وتركز معظم الأبحاث على محاور اقتصادية بيئية، صحية بيئية، ودراسات مناخية، إضافة إلى تقانات علمية بيئية، ودراسات بيئة وغابات، ومحاور زراعة وبيئة، وبحوث تتعلق ببيئة المياه البحرية والمياه العذبة.

تضمنت فعاليات الملتقى الذي استمر ثلاثة أيام، عدة محاور هامة اندرجت في جلسات عمل معنونة على الوجه التالي: الملوثات المائية وأثرها على البيئة، النظم البيئية البحرية، التنمية المستدامة والنظم البيئية، الصحة والبيئة، الزراعة والبيئة، السكان والطاقة والبيئة، إدارة النفايات الصلبة.

خلص الملتقى إلى عدد من التوصيات منها ما هو موجه إلى وزارة الدولة لشؤون البيئة، أهمها: قيام الوزارة بإعداد برامج عمل مشتركة مع الجامعات والهيئات البحثية لإعداد وتنفيذ وتطوير البحوث البيئية، تضمين نتائج الأبحاث البيئية في السياسات الحكومية على المستويين المركزي والمحلي، مراجعة المواصفات القياسية البيئية ذات الأثر المباشر على صحة المواطن.

كما تم إدراج توصيات موجهة للباحثين والمراكز البحثية، أهمها: ربط أولويات البحث العلمي البيئي مع أولويات العمل البيئي المدرجة في السياسات الحكومية الرسمية ، تشجيع الباحثين على تناول مواضيع التخطيط والإدارة والاقتصاد البيئي في الأبحاث المستقبلية، دراسة جدوى إعداد واعتماد شهادة الماجستير في التخطيط والإدارة والاقتصاد البيئي، إضافة إلى البدء بإعداد المواد العلمية الجامعية اللازمة لمرحلة الشهادة الجامعية الأولى في التخطيط والإدارة والاقتصاد البيئي، دعم البحوث البيئية الاجتماعية والإعلامية التي تتناول تغيير السلوك عند المجتمعات الإنتاجية والأفراد، التأكيد على البحوث البيئية ذات التطبيقات العملية.

في إطار دعم البحث العلمي

جامعة الفرات تصدر العدد الأول من مجلة الدراسات والبحوث العلمية

أعلنت جامعة الفرات، أنها استكملت إجراءات إصدار العدد الأول من مجلة الدراسات والبحوث العلمية، وذلك في إطار دعم عملية البحث العلمي والتشجيع على نشر أبحاث علمية ذات سوية عالية تسهم في خدمة المجتمع.

وقال الدكتور طلال العيبان رئيس تحرير المجلة إن العدد الأول من المجلة التي تحمل عنوان (مجلة العلوم الأساسية) سيصدر خلال أسبوعين تقريباً وذلك بعد استكمال إجراءات طباعته وتهدف المجلة إلى نشر الدراسات والبحوث العلمية المحكمة والمنفذة من قبل باحثين سوريين وعرب وأجانب داخل سورية وخارجها شريطة أن تتوفر فيها المنهجية العلمية وهي تعنى بمختلف الاختصاصات العلمية".

وأوضح العيبان أن "العدد الأول من المجلة يتضمن 20 بحثاً علمياً وسيتم طباعة حوالي 1000 نسخة منه توزع على الجامعات الأخرى والمراكز البحثية والباحثين مشيراً إلى أنه يوجد حالياً أبحاث علمية محكمة تغطي طباعة 22 عدداً لاحقاً من المجلة وسيتم العمل على طباعة الأعداد القادمة بشكل شهري ليتم لاحقاً طباعتها عند اكتمال مراحل إصدارها مباشرة".

وأضاف العيبان أن هنالك إقبالاً كبيراً على النشر في مجلة جامعة الفرات من قبل الباحثين وطلاب الدراسات العليا والأساتذة من مختلف الجامعات السورية وذلك بفضل سرية التحكيم وسرعة إنجاز تحكيم الأبحاث المقدمة وكونها مجلة ناشئة لا يوجد فيها تراكم أبحاث سابقة وكذلك انطلاقاً من ثقة الباحثين بالمحكمين الذين يتم اختيارهم من ذوي السمعة والكفاءة العلمية العالية منوهاً أن هنالك تعاوناً مع إدارة المجلات العلمية المحكمة في الجامعات الأخرى من أجل عدم نشر أي بحث مرفوض من إحداها في الأخرى وذلك حفاظاً على السوية العلمية والبحثية. ويذكر أن مجلة جامعة الفرات للدراسات والبحوث العلمية أحدثت بموجب قرار مجلس التعليم العالي عام 2009.

الموقع الرسمي لجامعة الفرات: http://www.alfuratuniv.edu.sy/

ماجستير «مافار» لتطوير بحوث الصحة العامة

افتُتح في جامعة دمشق، بتاريخ 27/02/2012، مشروع برنامج الحراك عبر أوروبا للدراسات الجامعية " تمبوس"، بهدف تطوير درجة الماجستير في بحوث الصحة العامة التطبيقية " مافار"، وذلك بالتعاون ما بين جامعة دمشق وجامعات: "بوردو الثانية" الفرنسية، و" كوبنهاجن" الدانماركية، و" نيوكاسل أبون تاين" البريطانية.

ويهدف ماجستير " مافار" الذي تبلغ مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات إلى تحقيق التكامل بين تطوير البحث العلمي والمناهج وبناء قدرات الكادر التدريسي، ويستجيب للمشكلات الصحية العامة في سورية من خلال اعتماد أفضل البرامج الأكاديمية المحلية والأوروبية، والاستفادة من جميع الخبرات ليكون البحث العلمي ملبياً للاحتياجات التنموية الصحية في سورية.

حضر الافتتاح السيد رئيس جامعة دمشق، والسيد المدير العام للهيئة العليا للبحث العلمي، وفعاليات علمية، وممثلون عن الجامعات السورية، وبعض الجمعيات الأهلية.

اتفاق تعاون علمي

بين جامعة دمشق والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا

وقعت جامعة دمشق مع المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، بتاريخ 12/3/2012 اتفاق تعاون علمي يهدف إلى رسم الأطر ووضع القواعد العامة المؤدية إلى توثيق وترسيخ التعاون العلمي والأكاديمي بين الجانبين.

ونص الاتفاق على التعاون في مجالات إجراء البحوث والدراسات على المستوى الإستراتيجي والمشاريع البحثية والتطويرية والدراسات المشتركة والتكامل والتشارك في الموارد البحثية ودعم التدريس والتأهيل بمختلف مستوياته من خلال تعزيز التعاون في مجال تبادل الطلاب وتأهيلهم وتبادل الأساتذة والخبرات وإحداث الدرجات العلمية وتدريسها.

كما تضمن الاتفاق تطوير التعاون في مجال التدريب والتأهيل المستمرين للعاملين في مجال التدريس والبحث العلمي وإقامة دورات تدريبية مشتركة في المواضيع العلمية والتقنية التي تقع ضمن اهتمامهما ووضع وتطوير المناهج والمقررات إضافة إلى تطوير التعاون والتعاون التقني من خلال إنشاء وتطوير مختبرات في التعليم والبحث. والمشاركة في تأليف الكتب والمراجع الجامعية والمساهمة في المؤتمرات العلمية وتنظيم موارد المعلومات والإعلام العلمي والنشر وتطويرها لخدمة البحث العلمي والتعليم والتنمية في سورية.

ولفت رئيس الجامعة الدكتور محمد عامر المارديني إلى أهمية التعاون مع المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا من خلال استثمار الإمكانات العلمية المتاحة لدى الطرفين في المواضيع التي تقع ضمن أهداف ووظائف ونشاطات الجامعة والمعهد بما يعود بالفائدة على مستوى البحث العلمي والتنمية في سورية.

بدوره أكد مدير المعهد وايل خنسة ضرورة البحث عن آليات من أجل توزيع الموارد الوطنية في سورية بالشكل الأمثل لافتا إلى أن جامعة دمشق بتراثها العلمي وخبرتها الأكاديمية والتعليمية والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا من خلال تجربته الغنية في البحث العلمي بإمكانهما أن يشكلا نموذجاً للتعاون يحتذى به على مستوى سورية في التصدي لكثير من التحديات والمشكلات وتقديم المقترحات لبعض القضايا الشائكة بما يتعلق بالتعليم والبحث العلمي آملا في أن يترجم هذا الاتفاق على أرض الواقع لتحقيق أهدافه المرجوة.

ورشة عمل لجامعة دمشق حول مهارات البحث عن المعلومات الإلكترونية

نظمت مديريتا البحث العلمي والمكتبات بجامعة دمشق، بتاريخ 23/2/2012، ورشة عمل حول "مهارات البحث عن المعلومات الإلكترونية"، سلطت فيها الضوء على كيفية البحث عن المعلومات الإلكترونية والوصول إلى المعلومات العلمية والبحثية من المكتبات الإلكترونية وقاعدة بياناتها، وكيفية الترويج لها في أوساط الباحثين والمهتمين بالبحث العلمي في الجامعة في سبيل نشر ثقافة البحث والنشر الإلكتروني.

وجاءت الورشة التي شارك فيها نحو 40 أمين مكتبة و20 من ممثلي شعب البحث العلمي بالجامعة في إطار مشروع تحسين قدرات وتنمية مهارات العاملين بالبحث العلمي فيها.

وأوضح الدكتور محمد عامر المارديني رئيس الجامعة أن الورشة تأتي في إطار تهيئة البنية التحتية للبحث العلمي بالجامعة حيث ستقام ثلاث ورشات عمل أخرى في هذا الإطار.

وقال إن الجامعة تعمل على تزويد المكتبات بالعدد المناسب من الأجهزة والحواسيب المتطورة بما يلبي احتياجات عملها في الدخول والاستفادة من المعلومات المتوفرة لدى المكتبات الإلكترونية.

البحث العلمي في جامعة حلب

تمتاز الجامعات بقدرتها على المواءمة بين المتطلبات النظرية والمتطلبات العملية التي يحتاجها البحث العلمي، الأمر الذي يؤهلها بامتياز للقيام بدور تنموي هام هو تلبية حاجات المجتمع على كافة المستويات من خلال تأهيل الكوادر المتخصصة في المجالات الحيوية اللازمة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والعلمي. وفي هذا الإطار كان لنا اللقاء التالي مع **الأستاذ الدكتور نضال شحادة، رئيس جامعة حلب السابق.**

1. كيف تقيمون واقع البحث العلمي في جامعة حلب ؟

بلغ عدد البحوث المنجزة لأعضاء الهيئة التدريسية في العام 2011 /181/ بحثاً وعدد أبحاث الماجستير /504/ أبحاث وعدد أبحاث الدكتوراه /67/ بحثاً كما بلغ عدد المشاريع البحثية المشتركة وفق برامج التعاون الدولي /21/ مشروعاً.

وقد نال عدد من باحثي جامعة حلب في العام الماضي جائزة الباسل للبحث العلمي في مجالات العلوم الأساسية والعلوم الاجتماعية والفلسفية والتربوية والنفسية واللغوية، كما حصل بعض المعيدين الموفدين على جوائز هامة في عدد من الجامعات الأوربية في بريطانيا وألمانيا وسويسرا وفرنسا في مجالات طبية وهندسية وتربوية مختلفة وتم تكريمهم من قبل وزارة التعليم العالي وجامعة حلب. يضاف إلى ذلك حصول جامعة حلب على جوائز مميزة في معرض الباسل الخامس عشر للإبداع والاختراع عن عدد من الأبحاث والمشاريع والاختراعات التي قام بها عدد من الطلاب من كليات مختلفة، وأخيراً نذكر ترشيح أحد أساتذة معهد التراث العلمي العربي في جامعة حلب من قبل أكاديمية ابن سينا للطب والعلوم لجائزة نوبل لعام 2012 في مجال الأدب (الدراسات التاريخية). ورغم كل ما حققته جامعة حلب إلا أن واقع البحث العلمي فيها لا زال دون الطموح ويحتاج للتطوير. وتكمن سلبيات البحث العلمي بشكل عام في غياب الاستراتيجية الواضحة على المستوى الوطني وعلى مستوى الجامعات السورية، وهذا ما يعطي الصفة الفردية للأبحاث العلمية، وهناك أيضاً غياب لآلية تسويق الأبحاث المتميزة بهدف الاستفادة منها في المجالات التطبيقية المختلفة في الواقع العملي. وهنا لابد أن نذكر أن مجلس التعليم العالي اتخذ قرارات هامة من شأنها النهوض بواقع البحث العلمي وتطويره، كان آخرها تشجيع النشر الخارجي للأبحاث العلمية. كما قامت جامعة حلب بإجراءات عديدة تضمنت إعادة النظر في المراكز البحثية التابعة لها بهدف تفعيلها وإحداث مراكز جديدة مميزة مثل مركز الابتكار ونقل التكنولوجيا، وكذلك إعادة النظر في واقع مجلة بحوث جامعة حلب، وتوفير قواعد بيانات الأبحاث العلمية للأساتذة وطلاب الدراسات العليا على موقع جامعة حلب الإلكتروني من خلال مديرية البحث العلمي والدراسات العليا.

2. يتابع الكثيرون باهتمام التوجه نحو ربط الجامعة بالمجتمع وسوق العمل، ما هي الأسس الإستراتيجية التي اعتمدتها جامعة حلب في هذا المجال؟

قامت جامعة حلب مؤخراً بإجراءات تهدف إلى تحقيق ربط الجامعة مع القطاع الصناعي وعالم الأعمال وبحيث يتم تصويب كفاءات خريجي مؤسسات الجامعة باختصاصاتها ومستوياتها المختلفة لتكون أكثر ملاءمة لسوق العمل وذلك من خلال التعرف إلى المهارات المطلوبة في سوق العمل والاستفادة من ذلك في تغذية المناهج بما يحقق اكتساب هذه المهارات، ويستهدف هذا التوجه بشكل أساسي شريحة الشباب الممثلة بالطلاب. ومن جهة أخرى تهدف الإجراءات إلى تحقيق الاستفادة من البحث العلمي في الجامعة وربطه مع متطلبات تطوير الواقع الصناعي وتنميته والتعاون في تمويل البحوث العلمية. ومن هنا فقد وقعت الجامعة في الأشهر الأخيرة ثلاث مذكرات تفاهم مع المدينة الصناعية في الشيخ نجار وغرفة صناعة حلب ونقابة المقاولين بحلب، وترتكز هذه المذكرات على التعاون في الجوانب العلمية والبحثية والتدريبية وبأسلوب تشاركي يحدد الدور والمسؤولية المشتركة لكل طرف.

3. هل من أهمية خاصة للبحث العلمي في الواقع الاجتماعي والاقتصادي في إطار هذا التوجه؟

3. لا شك أن البحث العلمي يعتبر اليوم أحد أبرز مظاهر القوة في المجتمعات المختلفة، ويدل على تطورها ورقيها. كما يقدم الاستثمار في مجال البحث العلمي ضمانة حقيقية للتقدم الاقتصادي الذي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ولذلك فإن ربط خطط البحث العلمي بالتوجهات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر إلحاحاً في بلد ما يشكل معياراً هاماً لجدوى النشاط البحثي ومدى قدرته على تلبية المتطلبات الأساسية للتنمية، وهو ما نعمل على تحقيقه في جامعة حلب.

4. كيف تنظرون إلى علاقة الجامعة مع الهيئة العليا للبحث العلمي، والهيئات البحثية الأخرى في سورية؟

4. تتجلى العلاقة مع الهيئة العليا للبحث العلمي على مستوى صناع القرار وتمثيل الجامعة في كافة مجالس الهيئة واللجان الاستشارية العلمية التابعة لها، بالإضافة للمشاركة في المؤتمرات والندوات وورشات العمل التي تقيمها الهيئة. وقد حصلت جامعة حلب على دعم مالي من الهيئة لأربعة مشاريع في مجالات الطب والصيدلة والكيمياء وعلم الحياة وبمبلغ يتجاوز سبعة ملايين ليرة سورية. ولا تقتصر علاقة جامعة حلب على الهيئة العليا للبحث العلمي حيث مدت جسور التعاون مع الهيئات البحثية المختلفة في القطر وقدمت خبرات أساتذتها في الاختصاصات المختلفة لدعم هذه الهيئات البحثية وخصوصاً الزراعية منه.

دراسة المصادر الوراثية للزيتون في سورية

الزيتون من الأشجار الأكثر انتشارا في سورية سواء من حيث المساحة أو العدد وقيمة الناتج السنوي. وتعد زراعة الزيتون خياراً زراعياً واستراتيجيا أساسياً للمناطق الجافة ونصف الجافة، وتضمن شكلاً مستداماً لاستثمار الأرض، بالإضافة إلى دورها في توفير العمالة وتقديم المدخلات للصناعة. وتوفر هذه الزراعة مادة غذائية أساسية للسلة الغذائية في سوريا. ويعتبر زيت الزيتون المصدر الرئيسي للدسم الصحية في التغذية إضافة إلى فوائده الصحية، وبذلك يعتبر هذا المحصول من محاصيل الأمن الغذائي.

وفي هذا الإطار، تم تنفيذ بحث بعنوان " المصادر الوراثية للزيتون البري في سورية "، وذلك في الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، بدعم مالي من الهيئة العليا للبحث العلمي. ومن أجل إلقاء مزيد من الضوء على هذا البحث التقينا مدير المشروع **الدكتور أنور الابراهيم، مدير إدارة بحوث البستنة- قسم بحوث الزيتون.**

■ هل لكم أن تحدثونا عن أهداف هذا البحث ومبررات إنجازه؟

■■ إن عملية حفظ واستخدام المصادر الوراثية النباتية أصبحت اليوم هدفاً استراتيجياً في أية سياسة وطنية أو إقليمية أو دولية للحفاظ على زراعه مستدامة. لذلك بدأ اهتمام العالم في العقود الأخيرة بحصر الأصول الوراثية وتوصيفها وحفظها وصيانتها باستمرار لإيصالها إلى الأجيال القادمة بأمان وذلك لما تشكله هذه الأصول من أهمية في تأمين الأمن الغذائي. من هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

1 -حصر وتحديد مواقع انتشار الزيتون البري في سورية ودراستها جغرافيا و إعداد خريطة لأماكن انتشار الزيتون البري وتواجده باستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية GIS.

2 - تحديد الدلالة الاجتماعية النباتية.

3 - تقييم وانتخاب بعض الطرز البرية المدروسة التي من الممكن أن تكون بديلة عن الأصناف المزروعة (زيت – مائدة) اعتمادا على المواصفات المورفولوجية وبعض مواصفات الزيت.

4 -إكثار الطرز المنتخبة وحفظها ضمن المجمعات الوراثية وإدخالها في برامج التحسين الوراثي.

■ وماهي أبرز النتائج التي حصلتم عليها؟

■■ لقد تم تقسيم البحث الميداني إلى خمس محاور رئيسية، هي: دراسة التوزع الجغرافي البيئي لمواقع البحث، دراسة الدلالة الاجتماعية النباتية والبيئية، توصيف وانتخاب سلالات جديدة للزيت ولزيتون المائدة، دراسة نسبة التجذير للطرز المنتخبة، تحديد حساسية الطرز المنتخبة للآفات. وجاءت النتائج الميدانية لتبين أن المناطق التي يُزرع فيها الزيتون في سورية تعكس المتطلبات البيئية للزيتون البري الخاص بالطوابق البيومناخية شبه الجافة وشبه الرطبة، والتي تتميز بظروف مناخية خاصة فيما يخص معدل الأمطار السنوي ودرجات الحرارة الدنيا والعظمى، إضافة إلى معدلات الهطول السنوية والارتفاع عن سطح البحر. أما على مستوى الدلالة الاجتماعية النباتية والبيئية فقد أوضحت نتائج الدلالة الاجتماعية النباتية انه يرافق الزيتون البري في مناطق انتشاره أشجار حراجية متنوعة أهمها السنديان والبطم والزعرور والأجاص البري، بالإضافة إلى أنواع أخرى اقل انتشارا مثل الخرنوب والغار وآس والاسطرك والدفلة. أما الخطر الرئيسي الذي يهدد هذه الأنواع هو الاستخدام من قبل الإنسان ثم الرعي الجائر والإزالة بالقطع. أما أوجه الاستخدام فهي إما الاحتطاب من اجل التدفئة أو صناعة الفحم أو استخدامات صناعية، أو تغذية الحيوانات،أو في غذاء الإنسان، أو استخدامات طبية أو صناعة الصابون.

بعد تحديد المواقع المدروسة، وتحديد الطرز المنتخبة، واعتماداً على نسبة اللب/البذرة، ووزن الثمار، ونسبة الزيت، تم انتخاب 25 طراز تميزت بمواصفات جيدة بنسبة الزيت، واعتماداً على القيم الخاصة بنسبة الزيت ونسبة اللب/البذرة، وبحسب القيم المعنوية الأعلى، فإنه يمكن الاستفادة من الطرز المنتخبة كطرز واعدة لإنتاج الزيت أو طرز واعدة لزيتون المائدة، أو يمكن أن تستعمل كطرز ثنائية الغرض كما يلي: الطرز سيغاتا (2)، سيغاتا (4) أفضل الطرز لإنتاج الزيت والتي وصلت إلى 29.95 % و 30.14% على الترتيب، الطرز جورين (5) وفقرو (22) أفضل الطرز لإنتاج زيتون المائدة، يمكن استخدام بقية الطرز المدروسة ثنائية الغرض (للزيت – زيتون المائدة). كما بينت النتائج وجود اختلافات في المقدرة الكامنة للتجذير بالعقل للطرز المنتخبة والتي تتراوح 75-30 %، تم زراعة السلالات المنتخبة في مجمع وراثي خاص بالزيتون البري في محطة بحوث التربة – مركز بحوث إدلب من أجل متابعة الدراسة عليها بإدخالها في برامج أبحاث هيئة البحوث العلمية الزراعية لمتابعة أداء هذه الطرز في بيئات مختلفة تمهيداً لنقلها إلى مشاتل الدولة وتقديمها أصناف جديدة لمزارعي الزيتون في سوريا.

■ كيف تنظرون إلى التعاون مع الهيئة العليا للبحث العلمي؟

■■ يشكل التعاون البحثي مع الهيئة العليا للبحث العلمي إطاراً جديداً ومميزاً لتنفيذ البرامج والمشاريع البحثية بكوادر وموارد بشرية محلية تعكس مدى تطور قدرة هذه الكفاءات الوطنية في وضع وتنفيذ وإدارة مثل هذه المشاريع.

كما أن الإشراف المشترك على المشاريع والأبحاث المقررة بالتعاون مع الهيئة من خلال لجان علمية تابعة للهيئات والجامعات ذات العلاقة يضفي على البحث شمولية علمية ويغني محتواه بمحوريه العلمي والتطبيقي.

آملين من الهيئة تبني فكرة الاستمرار ببعض المشاريع في مراحل متتابعة حسب ما يقتضي الموضوع، ففي مشروعنا هذا لابد من دراسة وراثية للطرز المنتخبة للوقوف على درجة قرابتها الوراثية في مرحلة ثانية ضمن إطار التعاون مع الهيئة.

وكذلك الإسهام في نشر النتائج المستحصل عليها عالمياً بدعم من هيئتكم في مؤتمرات ومجلات علمية محكمة معتمدة دولياً للتعريف بهذه المادة الوراثية الهامة في سوريا سيما أن مواصفات الطرز المنتخبة قد تتفوق على الطرز العائدة لتحت النوع ذاته Oleaster المنتشر في دول حوض المتوسط والتي تضمنتها الأبحاث المنشورة هناك.

دمشق - السبع بحرات مبنى رئاسة مجلس الوزراء القديم

دمشق -السبع بحرات - مبنى رئاسة مجلس الوزراء القديم .الطابق الثاني

هاتف : 00963-11-3341864

فاكس : 00963 -11 -3342998

الموقع على الانترنت : www.hcsr.gov.sy

البريد الالكتروني : manager@hcsr.gov.sy - office@hcsr.gov.sy

ص.ب : 30151

Damascus-Syria

Tel: 00963 -11- 3341864

Fax:00963 -11 -3342998

website:www.hcsr.gov.sy

E- mail:manager@hcsr.gov.sy - office@hcsr.gov.sy

P.O.Box: 30151